الأمم المتحدة

A/C.2/73/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
18 October 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد سكينر – كلي أرينالس ..... (غواتيمالا)

المحتويات

بيان افتتاحي من الرئيس

بيان يدلي به وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

كلمة رئيسية يلقيها السيد كاراس، نائب الرئيس والمدير المؤقت لبرنامج الاقتصاد العالمي والتنمية بمؤسسة بروكينغز.

المناقشة العامة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

بيان افتتاحي من الرئيس

١ - **الرئيس:** قال إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - وهي خطة عمل من أجل الأفراد والكوكب والرخاء والسلام والشراكات - تقدم رؤية توجيهية عالمية لا جدال فيها لتحقيق رفاه الأجيال المقبلة. ويجب أن يواصل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي زيادة الدعم الذي يقدمونه لتنفيذها.

٢ - وأضاف قائلا إن اللجنة، خلال الدورة الحالية، ستعمل على كفالة النجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ عن طريق التحاور والسعي إلى إسداء التوجيه السياسي بشأن العديد من مسائل التنمية المستدامة الملحة، مثل النظام المالي الدولي، والقدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية، والتجارة الدولية والتنمية. ولدى القيام بذلك، ستأخذ اللجنة في الاعتبار أيضاً أولويات خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وتنظر في المسائل المتعلقة بتعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، على النحو المبين في خطة عام ٢٠٣٠.

٣ - وتابع قائلاً إنه على الرغم من التقدم الملحوظ المحرز، لا يزال الفقر منتشراً على نطاق واسع في أقل البلدان نمواً وهو يمثل معضلة متفشية في معظم البلدان المتوسطة الدخل. لذلك يجب على المجتمع الدولي دعم البلدان، ولا سيما تلك التي تمر بحالات خاصة، في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمواجهة التحديات التي تواجه القدرة الإنتاجية والبنى التحتية في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً، حيثما تكون إمكانات التنمية محدودة بسبب الممارسات التجارية غير المنصفة.

٤ - واسترسل قائلاً إن التوجيه والإرشاد الاستراتيجيين والفعالين بشأن التنمية المستدامة على الصعيد العالمي يعتمدان على مواءمة خطة عام ٢٠٣٠ مع جدول أعمال كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهيئاتهما الفرعية، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، والمحافل الأخرى ذات الصلة. فقد دعت الجمعية العامة في الآونة الأخيرة إلى مواصلة المشاورات بشأن المواءمة مع خطة عام ٢٠٣٠، مؤكدة على أنه ينبغي تعزيز أوجه التآزر بين جداول أعمال الهيئات والمحافل المختلفة، كما ينبغي مواصلة التعاون بين اللجان الرئيسية والدول الأعضاء لدمج بنود جدول الأعمال أو إلغائها حيثما كان ذلك ممكناً.

بيان يدلي به وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٥ - **السيد ليو زنمين** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن عمل اللجنة خلال الدورة الحالية ركّز بوضوح على ترجمة الرؤية الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ إلى واقع. وعلى الرغم من أن الزخم لا يزال قوياً تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يبرهن على ذلك عدد البلدان التي تقدم الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، فالتقدم لا يزال بطيئا ومتفاوتا. ومع ذلك، يمكن للجنة أن تفكر في كيفية تسريع هذا التقدم باستخدام مختلف المسائل القطاعية والمسائل السياساتية الأخرى المدرجة في جدول أعمالها.

٦ - وأضاف قائلاً إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ يجري في بيئة عالمية متغيرة: فمن جهة، يُتوقع أن يصل النمو الاقتصادي العالمي إلى ٣ في المائة على الأقل في السنوات القليلة القادمة؛ ومن جهة أخرى، قد يتسبب تزايد التوترات في التجارة العالمية واستمرار الشكوك المحيطة بها لفترة مطوّلة في عواقب وخيمة على الأعمال التجارية، وثقة المستهلك، وأسعار الأصول، والسلوك الاستثماري، مما يؤدي إلى تباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، تهدد دوامة التدابير الحمائية والانتقامية بانتكاس النظام التجاري المتعدد الأطراف وتعددية الأطراف عموماً.

٧ - وتابع قائلاً إن الصعوبات المالية تتفاقم أيضاً في العديد من البلدان النامية، مما يعرضها لضغوط أسعار الصرف، وتقلبات مالية أكثر حدة، والسحب المفاجئ لرأس المال. فالبلدان التي تعاني من ضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع عدم الاستقرار السياسي أو عجز كبير مالي أو في الحسابات الجارية أصبحت أكثر عرضة للتقلبات المالية وتواجه خطراً أكبر لتنتقل إليها عدوى الصدمات الخارجية.

٨ - واسترسل قائلاً إن التوترات الجغرافية السياسية الكامنة تحت السطح قادرة على أن تتسبب في عرقلة النشاط الاقتصادي بشدة في عدد من البلدان. وفي الوقت نفسه، لا يزال التهديد النابع من تغير المناخ كبيرا، لا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية الضعيفة. وفي مواجهة هذه المخاطر المتزايدة، من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن يعزز واضعو السياسات القدرة على الصمود

من خلال الاستثمار في التنمية الشاملة والمستدامة واستكشاف حلول مترابطة، لا سيما من أجل معالجة المشاكل المتصلة بالفقر والجوع والنزاع.

٩ - ومضى قائلاً إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب الاستقرار والاستدامة الماليين، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا. وفي هذا السياق، أعلن الأمين العام في الآونة الأخيرة عن استراتيجيته لتمويل خطة عام ٢٠٣٠، التي حدد فيها الإجراءات التي يلزم أن تتخذها الأمم المتحدة للتعجيل بتعبئة الموارد لبلوغ تلك الأهداف. وترتبط هذه الاستراتيجية أيضاً بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهي عملية تكتسي فيها مشاركة الدول الأعضاء أهمية بالغة. وسوف يتيح الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي سيُعقد في أوائل عام ٢٠١٩ محفلاً هاماً لتلقي المزيد من التوجيه من الدول الأعضاء. وستطّلع اللجنة أيضاً على إحاطة عن خطة العمل على نطاق المنظومة لتنفيذ عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (٢٠١٨-٢٠٢٧).

١٠ - واسترسل قائلاً إن اللجنة ستعكف قريباً على التفكير بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي يتضمن اتفاقاً لتغيير الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية ليصبح منتدى لاستعراض الهجرة الدولية. وأكد أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من جهتها، ملتزمة التزاماً تاماً بدعم إنشاء منتدى استعراض من هذا القبيل.

١١ - وسيتعين على اللجنة أيضاً أن تنظر في الثورة التكنولوجية التي هي بصدد تغيير الحياة وتشكيل ملامح المستقبل. فالطموح الجماعي لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠ يتوقف حالياً على تسخير التكنولوجيا الرائدة الجديدة من أجل الصالح العام.

١٢ - وختم مداخلته قائلاً إنه في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي سيعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١٩، وبرعاية الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، سيستعرض رؤساء الدول والحكومات التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويناقشون الإجراءات اللازم اتخاذها للتعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وستساعد مداولات اللجنة بالتأكيد على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض المسائل الرئيسية التي ستنظر فيها الدورة المقبلة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى.

كلمة رئيسية يلقيها السيد كاراس، نائب الرئيس والمدير المؤقت لبرنامج الاقتصاد العالمي والتنمية بمؤسسة بروكينغز

١٣ - **السيد كاراس** (نائب الرئيس والمدير المؤقت لبرنامج الاقتصاد العالمي والتنمية بمؤسسة بروكينغز): تحدث إلى جانب تقديم عرض بالشرائح الرقمية فقال إنه يود أن يُطلع الحاضرين على النتائج التي توصل إليها بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق ٢١ غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة الـ ١٦٩ الواردة في خطة عام ٢٠٣٠. وقد وقع الاختيار على تلك الغايات بالتحديد لأنها الغايات الوحيدة التي محورها الإنسان، ولأنها كمية بطبيعتها مما يجعلها قابلة للقياس.

١٤ - وأضاف قائلاً إن الهدف العام للدراسة المنجزة في هذا الإطار يتمثل في تحديد المجالات التي تم فيها إحراز أكبر تقدم وأقل تقدم، مع تصنيف المعلومات حسب الغاية والبلد، وتوضيح التأخر المتوقع في تحقيق الغايات بناء على المسارات الحالية. وقُسمت الغايات الـ ٢١ المختارة إلى فئتين: الغايات التي تكون فيها الحياة والموت على المحك بشكل واضح أو الغايات التي تكون فيها ''حياة البشر على المحك''، والغايات التي تتعلق بتلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد أو الغايات التي تكون فيها ''الاحتياجات على المحك''.

١٥ - وفي الفئة الأولى، التي تتضمن غايات مثل وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها (الغاية ٣-٢) وتخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث (الغاية ٣-٤)، تَبين أن ما يناهز ٤٠ مليون من الأرواح ستُفقد إذا استمرت المسارات الحالية نحو تحقيق الغاية، بمن فيهم ٩ ملايين من الأطفال.

١٦ - أما في الفئة الثانية، التي تشمل الأهداف المتعلقة بتلوث الهواء والمساواة بين الجنسين والصرف الصحي، فإن عدد الأشخاص الذين يتوقع أن يتخلفوا عن الركب، بالنظر إلى المسارات الحالية، يتراوح بين البلايين ومئات الملايين، حسب الغاية. ويتبين أن التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات المتصلة بالصرف الصحي غير كاف، إذ يُتوقع أن يظل بليونا شخص بدون مرافق الصرف الصحي الأساسية بحلول ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، ونظراً إلى أن الغايات المتعلقة بتلوث الهواء لم تعد تعكس أحدث مستويات الجسيمات التي تعتبر آمنة للتنفس، فقد حدث تأخر نحو تحقيقها. ويلاحَظ أن هناك تراجع أيضاً في الغايات المتصلة ببدانة الأطفال.

١٧ - وتابع قائلاً إنه على الصعيد القطري، إذا استمرت المسارات الحالية، سيتجمّع الأشخاص الذين سيتخلفون عن الركب في عدد قليل من البلدان التي تحتضن غالبية سكان العالم، بما في ذلك الصين والهند ونيجيريا. وبناء على ذلك، لتحسين المعدلات العالمية، يجب زيادة الاهتمام بتلك البلدان. وحتى في الاقتصادات المتقدمة الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كانت الآفاق غير مشجعة فيما يتصل بتحقيق بعض الغايات، بما في ذلك تلك المرتبطة ببدانة الأطفال والمساواة بين الجنسين.

١٨ - واسترسل قائلاً إن إحراز التقدم مستمر في كل بلد، ولكنه بطيء جداً. فعلى الرغم من أن البلدان الفقيرة لا زالت الأشد تخلفاً عن الركب، يمكن ملاحظة الأنماط نفسها المتصلة بعدم كفاية التقدم المحرز في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبالنظر إلى المسارات الحالية، بحلول عام ٢٠٣٠ سيكون التقدم نحو تحقيق ١٦ غاية من الغايات الـ ٢١ المدروسة بالكاد وصل إلى نصف المسافة التي يجب قطعها لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

١٩ - وختم كلمته قائلاً إنه على الرغم من أن التقدم المحرز حتى الآن يبعث على التفاؤل، فالتحقيق الكامل للأهداف سيتطلب التعجيل بدرجة عالية ومستمرة بجهود التنفيذ في كل بلد، مع التركيز بوجه خاص على البلدان الكبيرة.

٢٠ - **السيد روزنتال** (وزير الشؤون الخارجية سابقاً في غواتيمالا)، مناقش رئيسي: رحّب بكون المتحدث في الكلمة الرئيسية استخدم خطة عام ٢٠٣٠ إطاراً لتحفيز تحسين النتائج الإنمائية للجميع، وقال إن المنهجية المستخدمة لقياس المسافة نحو تحقيق الأهداف هي مكمل مفيد لإطار المؤشرات العالمية المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة ٣١٣/٧١.

٢١ - وأضاف قائلاً إن احتمال تسريع الاتجاهات السابقة، وإن كان يتوقف على اتخاذ سياسات دولية ووطنية مناسبة، يبعث على التفاؤل. ومع ذلك، فإن حالة المجموعة التي تضم في الأغلب البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى حيث اندلعت النزاعات العنيفة في الماضي القريب تبعث على القلق ويتوقع أن تستمر كما هي. وفي تلك البلدان، يكون تباطؤ الاتجاهات السابقة أو تراجعها واردا للأسف.

٢٢ - وفي الختام، سأل المتحدث الرئيسي أولاً عن كيفية تتبع إحراز التقدم صوب تنفيذ الأهداف التي يصعُب تقديرها كمياً، مثل الهدف ١٦، الذي يسعى إلى تعزيز السلام والعدالة والمؤسسات القوية. وثانياً، بالنظر إلى ارتياب بعض الدول الأعضاء في تعددية الأطراف وعدائها تجاهها والتآكل الشديد للنظام الدولي الذي اعتُمدت في إطاره خطة عام ٢٠٣٠، تساءل عن الكيفية التي قد تؤثر بها البيئة السياسية الحالية على تحقيق الأهداف.

٢٣ - **السيد بولاجي** (نيجيريا): أعرب عن الرغبة في الحصول على مشورة عملية أكثر بشأن كيفية تسريع التعاون والمساعدة في مواجهة التحديات المتنوعة والمستمرة التي تواجهها البلدان، ولا سيما على الصعيد المحلي.

٢٤ - **السيد باباجيدي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن عدم ترك أي أحد خلف الركب هو مبدأ يقع في صميم سياسة التعاون الإنمائي في الاتحاد الأوروبي. وأضاف أنه يجب بذل مزيد من الجهود من أجل تحسين نطاق تغطية جمع البيانات وتحليلها، بوسائل منها بناء القدرات في البلدان الشريكة. وسيواصل الاتحاد الأوربي تقديم الدعم إلى الشراكة في مجال الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في هذا الصدد.

٢٥ - وأشار إلى أن جهود التعاون الإنمائي الدولي يجب أن تبنى حول خطط البلدان الشريكة وأولوياتها الوطنية. وختم مداخلته بالقول إن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بعد إصلاحها، بحيث تشمل نظاما معززا للمنسقين المقيمين، ستساعد في تحقيق ذلك الهدف. وسيواصل الاتحاد الأوروبي، من جانبه، القيام بكل ما في وسعه لتركيز جهوده في مجال التعاون الإنمائي على أكثر الجهات الشريكة استبعادا، وعلى تحسين الطريقة التي يرصد بها التقدم المحرز ويستعرضه.

٢٦ - **السيد كاراس** (نائب الرئيس والمدير المؤقت لبرنامج الاقتصاد العالمي والتنمية العالمية في مؤسسة بروكينغز): قال إن تتبع التقدم نحو الأهداف التي يصعب قياسها، يتطلب بيانات أدقّ وأحسن توقيتا. وأعرب عن الأسف لأن العديد من البلدان التي تشكل أكبر مصدر للقلق هي بلدان لديها أقل القدرات الإحصائية نموا، ولذلك فلا يتوفر لديها إلا أقل البيانات. ولذلك ينبغي أن تُركّز جهود بناء القدرات على تلك المجالات. ونظرا لأن الإحصاءات التي تنشرها الحكومات عادة ما تكون قديمة بحيث

لا يمكن الاستفادة منها في رسم سياسات فعالة، أصبح الباحثون يلجؤون باطراد إلى مصادر بديلة للبيانات. واستدرك قائلا إن تلك البيانات ينبغي استخدامها في الحالات المثلى كتكملة لبيانات المسح الرسمية، وإن استخدامها على المستوى دون الوطني هو أكثر الاستخدامات أهمية.

٢٧ - وذكر أن البحث الذي قدمه في كلمته الرئيسية يتناول فقط توثيق حجم وطبيعة التحديات المطروحة. وأفاد بأن أفضل طريقة لتحديد الخطوات الملموسة الرامية إلى تسريع وتيرة التقدم الإنمائي تتم على المستوى القُطري، حيث يكون فهم الاحتياجات الوطنية المحددة أوضح، ويجري ذلك بالفعل حاليا في شكل الاستعراضات الوطنية الطوعية. وأما التنفيذ فيشكل مجالا يتطلب موارد دولية وظروفا عالمية مواتية تتجاوز وتفوق التغيرات في السياسة الوطنية.

٢٨ - واستطرد قائلا إن العالم قد تغير فعلا منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، ولكن معظم ذلك التغيير كان إيجابيا. فعلى سبيل المثال، ثبت إلى حد كبير أن المخاوف من أن يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى فقدان عدد كبير من الفرص في سوق العمل هي مخاوف غير مبررة، على الرغم من أن ذلك قد يحدث في الأجلين المتوسط والبعيد. ومضى قائلا إن توافقا في الآراء كان في طور التشكل بشأن الحاجة إلى اقتصادات متنوعة ومرنة من أجل تحقيق مبدأ شمولية الجميع، وهو مبدأ ضروري لبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وقد بدأ النمو المستدام يترسخ، كما يبرهن على ذلك إدراج الاستدامة في الاستراتيجيات المتوسطة الأجل للعديد من الشركات. وختم مداخلته بالقول إنه لا بد من زيادة الاستثمار في البحث والتطوير، وجمع البيانات والتنفيذ على الصعيدين المحلي والوطني من أجل توليد الابتكارات التكنولوجية التي تتوقف عملية التقدم السريع عليها.

المناقشة العامة

٢٩ - **السيد إدريس** (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده هو أكبر تحد يواجه العالم، وهو شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك فإن النجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ذو أهمية قصوى. وأضاف قائلا إن حجم خطة عام ٢٠٣٠ ومستوى الطموح الذي تنشده يتطلب تعزيز وسائل التنفيذ، وتهيئة بيئة عالمية مواتية لوضع مبادئ أساسية، من قبيل عدم ترك أي أحد خلف الركب، وضمان تحمل مسؤوليات مشتركة ومتمايزة في آنٍ معا، وللحفاظ على هذه المبادئ.

٣٠ - وأردف قائلا إنه، لكي يساهم النمو الاقتصادي المستدام مساهمة إيجابية في القضاء على الفقر، فإن سياسات الاقتصاد الكلي يجب أن تركز على إيجاد فرص للعمل وعلى الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. فالفئات السكانية الفتية تتمتع بإمكانات عظيمة للمساهمة في التنمية والتماسك الاجتماعي. ومن أجل توفير فرص العمل المستدامة لتلك الفئة، من الضروري تنمية القدرات الإنتاجية والتصنيع وتطوير البنية التحتية، وبذلك يتحقق نمو اقتصادي قائم على كثافة كافية من اليد العاملة. كما يقع التمكين الاقتصادي للمرأة في صميم الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة.

٣١ - وشرح كيف أن المساعدة الإنمائية الرسمية ستظل وسيلة هامة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي الوقت نفسه، من الضروري مساعدة البلدان على تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل، وتعزيز التجارة الدولية كمصدر هام لتمويل التنمية وتحقيق نمو اقتصادي شامل، فضلا عن القضاء على الفقر. ولذلك، فإن المجموعة تعيد التأكيد على أهمية قيام نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي يستند إلى قواعد محدّدة ويكون منفتحا وشفافا ويمكن التنبؤ به ويتسم بالشمول وعدم التمييز والإنصاف في إطار منظمة التجارة العالمية. وترى المجموعة أيضا أن نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية بشروط مواتية يؤدي دورا حيويا في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٣٢ - وأعرب عن ترحيب المجموعة بالدورة الرابعة والعشرين المرتقبة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقدها في كاتوفيتسي، ببولندا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كما أعرب عن تشديد المجموعة على أهمية ضمان تنفيذ نتائج المؤتمر تنفيذا كاملا، وألاّ تعكس تلك النتائج فحسب التوازن الدقيق لاتفاق باريس، بما في ذلك المسائل المتصلة بالتكيف والتخفيف ووسائل التنفيذ، بل وأن تعكس أيضا الحاجة الملحة إلى الارتقاء بمستوى الطموح كما تقتضي ذلك الأسس العلمية.

٣٣ - وأشار إلى أن الأمر يقتضي كذلك اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، وحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها. وفي هذا السياق، أعرب أيضا عن ترحيب المجموعة بالاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المقرر عقده في شرم الشيخ، بمصر، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

٣٤ - ورأى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو عنصر مكمّل للتعاون بين الشمال والجنوب، وليس بديلا له، ينبغي أن يظل مسترشدا بمبادئ احترام التضامن، والسيادة الوطنية، وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني والاستقلال الوطني، والمساواة، وعدم فرض الشروط، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المنفعة المتبادلة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية تتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فهذه التدابير تعرقل تمويل التنمية وتعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل تام، ولا سيما في البلدان النامية.

٣٥ - وختم حديثه قائلا إنه، لكي لا يتخلف أي أحد عن الركب، يجب معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجهها البلدان التي تمر بأوضاع خاصة. وتتيح تعددية الأطراف لجميع البلدان فرصة مهمة لمعالجة التحديات المعقدة من خلال العمل الجماعي. ومن ذلك المنطلق، أعرب عن رغبة المجموعة بوجه خاص في إعادة تأكيد التقليد الهام المتمثل في اعتماد مشاريع القرارات في اللجنة بتوافق الآراء.

٣٦ - **السيد لوكسين جونيور** (الفلبين): متحدثا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، قال إن الرابطة لا تزال ملتزمة ببلوغ أهداف التنمية المستدامة، وبالمبدأ الأساسي المتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب. وفي هذا السياق، اتخذت المجموعة خطوات ملموسة لبناء القدرة على الصمود، وتشجيع الابتكار، وتطوير المدن الذكية الإقليمية، بما في ذلك تعزيز أوجه التكامل بين رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ وبين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأشار، على وجه الخصوص، إلى أن الرئاسة المقبلة للرابطة اقترحت إنشاء مركز للدراسات والحوار بشأن التنمية المستدامة تابع للرابطة، في بانكوك في عام ٢٠١٩، من أجل تعزيز البحوث في مجال التنمية المستدامة، وبناء القدرات اللازمة، والقيام بدور منبر للحوار السياساتي بين الرابطة وبين الجهات الخارجية الشريكة لها، بما في ذلك الأمم المتحدة.

٣٧ - وأضاف أنه قد أُحرز تقدم كبير عقب تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية المتعلقة بتعاون رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مجالات الأغذية والزراعة والغابات للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، التي تسعى إلى تعزيز تيسير التجارة، وإلى ضمان الأمن الغذائي، وسلامة الأغذية، وتحسين التغذية، والتوزيع العادل؛ وخطة عمل الرابطة بشأن التعليم (٢٠١٦-٢٠٢٠)، التي تطمح إلى توفير فرص تعليمية شاملة لجميع مواطني بلدان الرابطة؛ وخطة التنمية الصحية لما بعد عام ٢٠١٥ في بلدان الرابطة، التي تركز على تعزيز أنماط الحياة الصحية وتوفير الرعاية الصحية، وتعزيز سلامة الأغذية، والتصدي للمخاطر والتهديدات الناشئة. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، ذكر أن خطة العمل الاستراتيجية المشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة في مجال إدارة الكوارث تشكل خطوة هامة نحو زيادة الاتساق في تفاعل الأمم المتحدة مع الرابطة في مجال الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها.

٣٨ - وفي الختام، قال إن الإنجازات الأخيرة التي حققتها الرابطة تشمل توطيد التعاون لتعزيز التنمية المستدامة، بوسائل منها تنمية الاقتصاد الدائري، واستخدام الطاقة المتجددة، والحد من النفايات، والحفاظ على التنوع البيولوجي. وأشار إلى أن الرابطة حاليا في طور وضع اللمسات الأخيرة على خطتها الاستراتيجية المتعلقة بالبيئة، التي ستكون بمثابة وثيقة توجيهية للتعاون في هذا المجال. وقد عُقد الاجتماع الوزاري الخاص بالرابطة بشأن الإجراءات المتعلقة بالمناخ في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٨ من أجل التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق باريس.

٣٩ - **السيدة زاهر** (ملديف): تكلمت باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وقالت إن عمل اللجنة يؤدي دورا حاسما في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، وإجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). كما شكلت اللجنة منبرا هاما لتنسيق العمل الجماعي من أجل معالجة قضايا التنمية المستدامة.

٤٠ - وأضافت أن العملية التحضيرية جارية بالفعل لاستعراض منتصف المدة لمسار ساموا في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وينبغي لجميع الدول المشاركة في تلك العملية من أجل تتبع التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة، وتبادل أفضل الممارسات، وتحديد المجالات التي لا تزال تتطلب إيلاء الاهتمام في مواجهة التحديات العالمية المتزايدة. واستطردت قائلة إن الدول الجزرية الصغيرة النامية عقدت ثلاثة اجتماعات تحضيرية إقليمية، في موريشيوس، وبليز، وتونغا، وستعقد قريبا اجتماعها الأقاليمي في ساموا للقيام بالتحضيرات الفنية اللازمة لاستعراض منتصف المدة. كما ينبغي للجهات الإنمائية الشريكة أن تشارك بنشاط في هذا الاستعراض وأن تعيد تأكيد التزاماتها المتعلقة بتعجيل تنفيذ مسار ساموا وتوفير الموارد لصندوق التبرعات الاستئماني.

٤١ - وأردفت قائلة إن الدول الجزرية الصغيرة النامية بحاجة إلى مزيد من الدعم، بما في ذلك المساعدة في بناء القدرات، وفي نقل التكنولوجيا، والحصول على التمويل، من أجل تحقيق الأهداف المحددة في الأطر الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما خطة عام ٢٠٣٠. ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي أكبر في تعزيز هذا الدعم.

٤٢ - وذكرت أن تقارير الأمين العام التي تركز على الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما التقييم الناجم عن الولايات الناشئة لوحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعتين للأمانة العامة (A/73/345)، تشير بوضوح إلى القيود التي تحد من قدرة وحدتي الأمانة العامة على الوفاء بالتزاماتهما. ومن هنا تنبع الحاجة إلى تزويد تينك الوحدتين بأموال كافية ويمكن التنبؤ بها على نحو أفضل بما يمكّنهما من الوفاء بولاياتهما الناشئة.

٤٣ - وشرحت كيف أن تغير المناخ لا يزال يشكل أكبر تحد ماثل أمام التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد ظهرت الإرادة السياسية لتلك الدول وتصميمها على تحقيق مقاصد اتفاق باريس من خلال التزاماتها الطموحة المقدمة بموجبه. وتقر تلك الدول بأهمية الحوار التيسيري الذي أجري في عام ٢٠١٨، تحضيرا للدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتحثّ جميع البلدان على تسريع الجهود الرامية للاتفاق على برنامج العمل في إطار اتفاقية باريس. وشددت السيدة زاهر على ضرورة إحراز تقدم على مستوى جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال، بما في ذلك العناصر المترابطة، وذلك من أجل ضمان التفعيل الكامل لاتفاق باريس. وفي الوقت نفسه، تظل وسائل التنفيذ أهم جانب لتحقيق نتيجة إيجابية.

٤٤ - **السيد كاراثو ثيليدون** (كوستاريكا): تحدث باسم المجموعة المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان متوسطة الدخل، فقال إن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات إنمائية بالغة ومحددة. ويشعر العديد من البلدان التي ارتقت مؤخرا إلى مركز الدخل المتوسط أو تلك التي ستفعل ذلك قريباً، بالقلق مثلاً من أن تؤدي عملية الرفع من قائمة أقل البلدان نموا على أساس نصيب الفرد من الدخل إلى عدم السماح لها بالاستمرار في الحصول على التمويل الميسر من المنظمات الحكومية الدولية. ولذلك تشجع المجموعةُ المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية على اعتماد معايير أهلية متعددة الأبعاد في سياساتها المالية.

٤٥ - وذكر أن المجموعة تشدد على ضرورة زيادة سبل الحصول على الموارد المالية لدعم جهود التنمية المستدامة في البلدان المتوسطة الدخل، وتدعو مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الوفاء بالتزاماتهم تجاه البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وفي حين ترحب المجموعة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه عنصرا مكملا هاما للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلا له، فهي تشجع أيضا تعزيز التعاون الثلاثي وتدعم الجهود المتواصلة المبذولة لتحسين نوعية التعاون الإنمائي وفعاليته وأثره.

٤٦ - وينبغي للأمم المتحدة وضع استراتيجية طويلة الأجل تشمل منظومة الأمم المتحدة بأكملها وتهدف إلى تيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة وتقديم الدعم المنسّق إلى البلدان متوسطة الدخل. وعلاوة على ذلك، ينبغي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وللمنظمات المعنية الأخرى أن تشترك في وضع خريطة طريق لتلبية احتياجات التنمية المستدامة الأكثر إلحاحا للبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك حاجتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا. ولكي تستجيب الأمم المتحدة على نحو ملائم لمتطلبات خطة عام ٢٠٣٠، هناك حاجة ملحة إلى وضع مقاييس شفافة تتجاوز مقوّماتها نصيب الفرد من الدخل.

٤٧ - وفي الختام قال إن المجموعة تتطلع إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٣٠ المعنون ”التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل“، ولا سيما إلى عقد اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ لمناقشة الثغرات والتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

٤٨ - **السيد ليغويا** (ملاوي): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فقال إن العالم يواجه تحديات هائلة. فالأزمات من قبيل تغير المناخ والكوارث الطبيعية والأوبئة والتنقل البشري والتشرد غير المسبوق، تزيد من تفاقم التحديات الهيكلية التي تواجهها البلدان الـ ٤٧ الأكثر هشاشة في العالم. وفي حين أن العولمة قد تجذرت عميقا، لم تتمكن أقل البلدان نموا من جني فوائدها بالكامل، إذ لم يحصل تقاسم منصف للمنافع بعد. ويُحتمل أيضا أن توزَّع فوائد التكنولوجيات الرائدة بصورة غير منصفة، فقد تؤدي الفجوات في مجال الذكاء الاصطناعي إلى تعميق الفجوات الرقمية التي تغذي بالفعل التفاوت الاقتصادي وتقوض القدرة التنافسية.

٤٩ - واستنادا إلى معدل النمو الاقتصادي الحالي لأقل البلدان نمواً، من المستبعد أن تتمكن تلك البلدان من القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، يحتاج ٣٣ بلدا من أقل البلدان نموا التي يبلغ عدد سكانها مجتمعة ٨٢ مليون شخص إلى مساعدات غذائية عاجلة واستثمارات طويلة الأجل لكفالة أمنها الغذائي والتغذوي. وسيكون تخفيف أعباء الديون أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نموا، وينطبق الأمر أيضا على وصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، وتبسيط قواعد المنشأ وزيادة حصة المعونة لصالح التجارة.

٥٠ - وأشار إلى أنه في حين أحرزت أقل البلدان نموا تقدما في بعض المجالات، بما في ذلك إمكانية الحصول على الكهرباء ومعدلات الالتحاق بالمدارس ومشاركة المرأة في المناصب التي تُشغل بالانتخابات، ظلت النتائج التي تحققت حتى الآن غير كافية للحاق بركب البلدان النامية الأخرى. ولذلك ترحب المجموعة بإنشاء مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا، وزيادة نسبة ٤ في المائة، بالقيمة الحقيقية، في المعونة الثنائية المقدمة من البلدان المنتمية إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. غير أن حصة المساعدة الإنمائية الرسمية بقيت بنسبة ٠,٠٩ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة، وبلغت ستة بلدان فقط العتبة الدنيا من أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المخصّصة لأقل البلدان نموا. ولهذا يتعين على الشركاء الإنمائيين الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بل إن عليهم تجاوز هذا الحد. وينبغي أيضا تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك ما يتعلق بالقدرة على التنبؤ بها والاتساق مع أولويات البلدان.

٥١ - وبغية مواجهة هذه التحديات وتسريع نسق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا، يجب أن تلقي اللجنة نظرة جديدة خلال الدورة الحالية على الدعم المتاح لتلك البلدان والمطلوب من جانبها.

٥٢ - **السيد ويبسون** (أنتيغوا وبربودا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن عمل اللجنة ينبغي أن يركز على كفالة النجاح في تنفيذ جميع الاتفاقات الدولية التي تدخل ضمن اختصاصها. وتظل التنمية المستدامة محورية في هذا العمل، ويجب مواصلة التصدي للتحديات الفريدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا السياق، لا سيما التهديد الجسيم المتمثل في تغير المناخ؛ ولا يزال مسار ساموا النقطة المرجعية الحالية لتشكيل مثل هذه المناقشات. وينبغي للجنة أن تقدم الدعم الكامل والعملي لتنفيذ مسار ساموا، وإجراء الاستعراض السنوي له في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، فضلا عن استعراض منتصف المدة الذي ستُجريه في عام ٢٠١٩.

٥٣ - وأضاف قائلا إن الطريق إلى التنمية المستدامة يجب أن تقوم على أساس المساواة بين الأمم والاحترام المتبادل بين الجميع، بغض النظر عن مرحلة التنمية التي يبلغها أي بلد. وعلى الرغم من وجود أدلة قوية على تحسن الاقتصاد العالمي بشكل كبير، إلا أن النمو في الاقتصاد العالمي كان متفاوتا. وينطبق ذلك بصفة خاصة على البلدان الواقعة في منطقة الجماعة الكاريبية دون الإقليمية، حيث لا يزال التحسن الاقتصادي غير كافٍ لمعالجة مشكلة البطالة، وخاصة بين الشباب، فضلا عن التحدي المتمثل في القدرة على تحمل الديون.

٥٤ - وأشار إلى أن ظاهرة تخفيف المخاطر التي عطلت علاقات المراسلة المصرفية التقليدية تشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها منطقة البحر الكاريبي. فأعمال المصارف المراسِلة من المنافع العامة العالمية التي يجب أن تكون متاحة لجميع البلدان، الكبير منها والصغير. ويهدد الانسحاب الأحادي الجانب من هذه العلاقات بفصل بلدان الجماعة الكاريبية عن النظام التجاري العالمي، وإضعاف اقتصاداتها وزيادة مستوى الفقر فيها. ولذا، ينبغي للجنة أن تجد سبلا مبتكرة لمناقشة الممارسة الضارة المتمثلة بتخفيف المخاطر في إطار بند جدول الأعمال بشأن المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي.

٥٥ - وأضاف قائلا إنه لم يعد بإمكان العديد من أعضاء الجماعة الكاريبية الحصول على التمويل الميسر بعد الارتقاء إلى مركز الدخل المتوسط. ونتيجة لذلك، اضطر هؤلاء الأعضاء إلى تحمل ديون كبيرة لتمويل التدابير التي اتخذوها لتعزيز قدرتهم على الصمود بوصفهم جزرا صغيرة هشة. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يعيد النظر في مقاييس تحديد إمكانية الحصول على التمويل، بما في ذلك عن طريق استخدام مؤشر الضعف. وقال إن الجماعة الكاريبية ستواصل الدعوة إلى إعادة النظر في معايير تحديد حصول البلدان المتوسطة الدخل على التمويل بشروط ميسرة، لا سيما بالنظر إلى التفاوت في ما بينها.

٥٦ - وترحب الجماعة الكاريبية بقرار رئيسة الجمعية العامة القاضي بتأجيل الاجتماع الرفيع المستوى بشأن البلدان المتوسطة الدخل الذي كان من المقرر عقده خلال المناقشة الرفيعة المستوى للسنة الحالية، وهي تؤيد تأييدا تاما ضرورة رفع مستوى التمثيل في الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيُعقد في الأشهر المقبلة، والذي يمكن للجنة أن تسهم فيه.

٥٧ - واختتم كلمته قائلا إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تخصص موارد إضافية للوحدتين اللتين تركزان على الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعتين لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وستتيح زيادة تمويل كل منهما التنفيذ الفعال لمهامهما الإضافية، التي تشمل مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠.

٥٨ - **السيد هلال** (المغرب): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إنه ينبغي للجنة أن تواصل التركيز على تقديم توجيهات منسقة ومتكاملة بشأن سياسات الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والاستدامة البيئية والتجارة الدولية والتنمية، وخطة عام ٢٠٣٠ وغاياتها ذات الصلة.

٥٩ - وأشار إلى أن التنفيذ المنسق والناجح لخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، سوف يعتمد إلى حد كبير على تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية على مختلف المستويات. وتمثّل التنمية المستدامة فرصة ومسؤولية جماعية يمكن تحقيقها من خلال التعاون المتعدد الأطراف، والوفاء بالالتزامات الدولية، بما في ذلك في مجال تكثيف التعاون من أجل كبح التدفقات المالية غير المشروعة، وتوفير الدعم إلى البلدان النامية على شكل وسائل التنفيذ. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي تنفيذ جميع مجالات العمل في خطة عمل أديس أبابا تنفيذا كاملا. وفي هذا الصدد، لا بد من معالجة الثغرات في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا من خلال تعبئة جميع أنواع الموارد من جميع المصادر المتاحة. ويتطلب ذلك تنشيط الشراكة والتضامن العالميين، فضلا عن تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين.

٦٠ - ومن المؤسف أن الاتجاهات الرجعية تواصل التسبب في انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي. ولا بد من توفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. والبلدان الأفريقية بحاجة إلى المساعدة التقنية والتمويل لتعزيز قدراتها الوطنية والمساعدة على تنمية اقتصاداتها. وبالتالي، ينبغي لمقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية الوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بها في السابق، كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يستكشف سُبل تحقيق توازن معقول بين القدرة على تحمل الديون وتمويل أهداف التنمية المستدامة.

٦١ - وأضاف قائلا إن التجارة الدولية يجب أن تظل ذات أولوية باعتبارها إحدى الوسائل الرئيسية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. والمجموعة الأفريقية ملتزمة التزاما راسخا بوجود نظام تجاري متعدد الأطراف محكوم بقواعد محددة وشفاف ومنفتح وجامع وغير تمييزي، ويساورها قلق بالغ من عدم اختتام خطة الدوحة للتنمية بعدُ.

٦٢ - وتمثل إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ شرطا مسبقا لنجاح خطة عام ٢٠٣٠. ويجب أن تشمل المنظومة الإنمائية بعد إصلاحها البرامج والأولويات الإقليمية من أجل التنمية في إطار المسعى الجماعي الرامي إلى تأمين مستقبل يكون فيه الازدهار مستداما والفرص مستدامة، ولعدم ترك أحد خلف الركب. وفي هذا الصدد، ينبغي للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية أن تأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى بناء وتعزيز وتوطيد قدرة البلدان الأفريقية في إطار جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة الطويلة الأجل على الصعيد الوطني. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يظل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده الأولوية العليا والهدف الرئيسي لجهود الإصلاح. وقال إنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تواصل دعم خطة عام ٢٠٦٣ والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كما ينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تعمم كلا الصكين بالكامل في أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية. كما يجب توفير التمويل الذي يمكن التنبؤ به من أجل تعزيز تنسيق المنظومة الإنمائية مع جهود المساعدة الإنسانية وبناء السلام.

٦٣ - واختتم كلمته قائلا إن المجموعة تدعو إلى استجابة دولية فعالة وتدريجية لمواجهة التهديد الذي يمثله تغير المناخ بالنسبة للزراعة والأمن الغذائي. وفي هذا السياق، أشار إلى أنه من المهم تكثيف المناقشات بشأن مكافحة التصحر وترميم الأراضي والتربة المتدهورة وإعادة تغذية الأنهار المنحسرة، لا سيما في القارة الأفريقية التي تعاني أكثر من غيرها من هذه الظواهر.

٦٤ - **السيدة بيرد** (أستراليا): تكلمت أيضا باسم كندا ونيوزيلندا، فقالت إن الوفود الثلاثة التي تمثلها اكتسبت سمعة في اللجنة فيما يتعلق بالمطالبة باتباع أساليب عمل فعالة وكفؤة تدعم التوصل إلى نتائج بتوافق الآراء، والتوازن بين العمل والحياة الشخصية، وروح الزمالة، وإنجاز الدورات في الأطر الزمنية المحددة. وتفتخر الوفود الثلاثة بهذه السمعة، وتلتزم بدعم الرئيس والميسرين من أجل تحقيق هذه النتائج في الدورة الحالية.

٦٥ - وقالت إن الوفود التي تتكلم باسمها ترجو أن يتم التنبيه في وقت مبكر إلى القرارات التي يمكن أن تترتب عليها آثار في الميزانية، وتحث جميع الدول على أن تتيح الوقت الكافي للتشاور والتناقش والتحاور بشأن مشاريع القرارات بأن تكفل تقديمها في المواعيد المحددة. فهذا النهج يعزز إلى أقصى حد فرصة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الهامة المعروضة على اللجنة. وعلى النحو المتفق عليه في قرار الجمعية العامة ٣١٣/٧٢، ينبغي للجنة أن تسعى إلى تقليل التداخل في جدول أعمالها إلى الحد الأدنى، والنظر في تحويل المزيد من بنود جدول الأعمال من بنود تناقش سنوياً إلى بنود تناقش مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات، وتجميع البنود، وحذف بعضها. وينبغي للجنة أيضا أن تتجنب الدخول في مناقشات جدلية حول الاتفاقات التي أبرمت مؤخرا على مستوى القادة أو إضافة عناصر زائدة عن الحاجة إلى العمليات الإجرائية.

٦٦ - وأردفت بقولها إن اللجنة ينبغي أن تشجع على زيادة المساواة بين الجنسين، لا في مضمون قراراتها فحسب، وإنما في أساليب عملها كذلك. ويعتبر تشجيع المساواة بين الجنسين مسألة مبدأ لأن النساء والبنات جديرات بالمساواة في المعاملة والنتائج مع الرجال والفتيان، ولأن الوصم والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية يُضعفان الجهود الإنمائية. والمساواة بين الجنسين مسألة عملية أيضا، ولربما تكون هي الطريقة الأكثر فعالية لمواجهة الفقر وعدم المساواة. وكي يتسنى تحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي، ينبغي أن تكون الأمم المتحدة هي القدوة التي يُقتدى بها.

٦٧ - ومضت تقول إن تحقيق رؤية خطة عام ٢٠٣٠ يعتمد على بعض الأسس الرئيسية. أولا، يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف التزامه بعدم ترك أي أحد خلف الركب. ويشمل ذلك العمل بشكل استباقي على إيجاد فرص لتحديد ومواجهة الحواجز التي تعترض طريق الشعوب الأصلية والشباب والأقليات نحو التنمية، والتشجيع على تعزيز مشاركة هذه الفئات في منظومة الأمم المتحدة. ثانيا، يلزم إيجاد وعي قوي بالاحتياجات الفريدة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. وتتسم السنة الحالية بأهمية خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بالنظر إلى اقتراب موعد استعراض منتصف المدة لمسار ساموا، ويجب أن تُوضع التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية واحتياجاتها في مقدمة اعتبارات اللجنة.

٦٨ - وذكرت أن تغير المناخ يمثل أكبر تحد عالمي؛ وأنه لن تتسنى مكافحته إلا بالعمل بشكل متضافر ونحو هدف مشترك. ولذلك تعيد كندا وأستراليا ونيوزيلندا تأكيد التزامها باتفاق باريس.

٦٩ - وتابعت قائلة إنه الوفود التي تتكلم باسمها تدرك أن التعاون في ميدان التنمية الشاملة للإعاقة ضروري لفعالية المعونة، وتلتزم بضمان أن يستفيد من إنجازات اللجنة الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يقترب عددهم من بليون شخص في العالم. وعلاوة على ذلك، وتمشيا مع مبدأ ”لا غنى عن رأينا في أي شأن يخصنا“، تدعم هذه الوفود قيام الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم بدور مركزي ونشط في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في معالجة أسباب الفقر والإقصاء وعدم المساواة.

٧٠ - واختتمت كلامها بقولها إنه رغم إقرار الوفود التي تتكلم باسمها بضرورة إصلاح الممارسات المالية العالمية وتعبئة الشراكات فيما بين أطراف المجتمع الدولي على جميع المستويات، فهي تشترك في الالتزام بوضع جدول أعمال تقدمي للتجارة يشجع تحرير التجارة بشكل هادف ويكفل تمتع جميع المجتمعات بمنافع التجارة على نطاق واسع.

٧١ - **السيد أريولا راميريز** (باراغواي): تكلم باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فقال إن هذه البلدان تواجه تحديات جغرافية هائلة تعرقل قدرتها على المنافسة على الصعيد الدولي وتقدمها الاجتماعي والاقتصادي عموما. وتواجه هذه البلدان ارتفاعاً في تكاليف التجارة والنقل وتحديات أخرى مرتبطة بعدم كفاية البنية التحتية، ومشاكل متصلة بعدم الكفاءة في المعابر الحدودية، واختناقات متصلة بالإجراءات الجمركية. وبالنظر إلى أن قدرة البلدان النامية غير الساحلية على تنويع صادراتها والمنافسة لا تزال محدودة وأن قدراتها الإنتاجية غير كافية، تعاني هذه البلدان من ضعف شديد في مواجهة الصدمات الخارجية.

٧٢ - وقال إن التجارة الدولية تحظى باعتراف بوصفها محركا للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر، ووسيلة هامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك تشعر المجموعة بقلق بالغ لأن مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في التجارة الدولية لا تزال ضئيلة، فلم تساهم إلا بأقل من ١ في المائة من تجارة البضائع العالمية في عام ٢٠١٧. وهذا الوضع يتسبب في تضييق قواعد الإنتاج والتصدير، مما يؤدي إلى ضعف النمو الاقتصادي واستمرار الفقر.

٧٣ - وأضاف قائلا إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤدي دورا متزايد الأهمية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. غير أن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تعاني من الارتفاع الشديد في تكاليف النطاق العريض، مما يقوض فرص تسخير التجارة الإلكترونية ونظم النقل الذكية والتكنولوجيات الناشئة لصالح التنمية المستدامة.

٧٤ - ومضى يقول إن البلدان النامية غير الساحلية ما زالت تستخدم سياسات تعزز بها تعبئة الموارد المحلية، تتضمن آليات لتعزيز تحصيل الإيرادات وآليات المساءلة ذات الصلة. بيد أن هذه الجهود تقوضها عوامل منها اختلال الميزان التجاري، وتقلب أسعار السلع الأساسية، وتدني مستوى نمو القطاع الخاص فيها. ولا بد من مواجهة تلك التحديات.

٧٥ - واسترسل قائلا إن البلدان النامية غير الساحلية تتأثر أكثر من غيرها بتغير المناخ وآثاره السلبية، التي تتضمن تدهور الأراضي والتصحر وإزالة الغابات والفيضانات وموجات الجفاف، وذلك بسبب مواطن الضعف الهيكلي التي تعاني منها وقدراتها الإنتاجية المحدودة. وبما أن غالبية البلدان النامية غير الساحلية تعتمد إلى حد كبير على عدد محدود من السلع المعدنية أو الزراعية الأولية، فإن جهود التكيف والتخفيف التي تبذلها هذه البلدان تحتاج إلى مزيد من الدعم، بما في ذلك من خلال آليات التمويل القائمة، مثل صندوق التكيف، والصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ.

٧٦ - وذكر أن الأعمال التحضيرية الموضوعية لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ ستجرى خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. ويلزم إيجاد حلول مبتكرة ومستدامة لتسريع وتيرة تنفيذ البلدان النامية غير الساحلية لبرنامج عمل فيينا وخطة عام ٢٠٣٠.

٧٧ - **السيد خايمي كالديرون** (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والغايات المائة والتسع والستين المرتبطة بها تشكل قاعدة الأساس لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية وتمثل تأكيدا للتعهد بعدم ترك أي أحد خلف الركب. ومع ذلك، فإن هذه النتيجة تتطلب تعبئة الموارد المالية وغير المالية المناسبة. وفي هذا السياق، فإن القرارات التي ستتفاوض اللجنة بشأنها يجب أن توفر التوجيه السياسي وتتناول التنمية المستدامة من منظور التحديات التي تواجهها البلدان النامية. ويجب أن يكون الهدف المشترك هو إضفاء قيمة مضافة على تنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا عموما، من أجل تحقيق هدف القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.

٧٨ - وقال إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تشعر بالقلق لأن إمكانية الحصول على التمويل بشروط ميسرة تنخفض بالتوازي مع نمو نصيب الفرد من الدخل، مما يؤدي إلى عدم قدرة البلدان على الحصول على ما يكفي من التمويل الميسور التكلفة من مصادر أخرى لتلبية احتياجاتها. ولا تزال الجماعة ملتزمة بتشجيع استخدام المعايير التي تستعمل مؤشرات متعددة الأبعاد لتقيس بدقة الواقع المعقد والمتنوع للتنمية في المنطقة، وهي تشجع أصحاب الأسهم في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والجهات المانحة على أن وضع سياسات لرفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا تكون تدريجية ومتسلسلة ومرحليّة.

٧٩ - وأتبع ذلك بقوله إن الجماعة تؤيد التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره مكملا للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وليس بديلا له، وتقر بأن نجاح خطة عام ٢٠٣٠ يتوقف على معالجة حقوق الشباب، والنساء والفتيات، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين، والمهاجرين، واللاجئين، والفئات الأخرى. وبالمثل، يُعد كل من الإنصاف والمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة شرطا لا غنى عنه للتمتع بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان، والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والمراهقات والبنات، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨٠ - واسترسل قائلا إن التعاون الدولي يجب أن يراعي اختلاف مراحل التنمية بين البلدان النامية واختلاف أولوياتها وظروفها وإمكانياتها، مع مراعاة أن لجميع الدول سيادة تامة ودائمة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية. وتعد تهيئة بيئة دولية

مؤاتية لدعم الجهود الوطنية أفضل طريقة لتحقيق الهدف الدولي الجامع المتمثل في القضاء على الفقر بلا رجعة. وفي هذا السياق، ترفض الجماعة التدابير الاقتصادية أو المالية أو التجارية الأحادية الجانب التي تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

٨١ - وتطرق في ختام كلامه إلى تغير المناخ، فقال إن الجماعة تعترف بأهمية تعزيز تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ والتوصل إلى اتفاق على نتيجة قوية لبرنامج العمل المنبثق من إطار اتفاق باريس.

٨٢ - **السيد فالي دي ألميدا** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن المجتمع الدولي، من خلال التوصل إلى اتفاق بشأن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس، يكون قد اعتمد خطة التنمية المستدامة الأكثر طموحا على الإطلاق. وينبغي لهذه الخطة أن تُرشد السياسات والإجراءات المتبعة في البلدان في جميع مراحل تنميتها، وينبغي كذلك أن توجّه اللجنة في عملها.

٨٣ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبرى على نجاح اللجنة في استغلال إمكاناتها بشكل كامل، وأعرب عن أسفه لأن المناقشات بشأن تنشيط أعمال اللجنة لم تحرز مزيدا من التقدم حتى الآن. ولئن كانت الخطوات التي اتخذت بالفعل لتحسين عمل اللجنة تستحق الترحيب، فلا يزال هناك الكثير من الخطوات التي يلزم اتخاذها لتحسين فعالية عملها. وعلى وجه الخصوص، سيواصل الاتحاد الأوروبي التأكيد على ضرورة ضمان احترام المواعيد النهائية التي يحددها المكتب، واحترام المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، سيؤيد الاتحاد الأوروبي اتخاذ تدابير تخصص المزيد من الوقت للمناقشات المتعلقة بإعداد القرارات والتفاوض بشأنها. فعندما يؤدي التأخر في تقديم مشروع القرار إلى عدم إتاحة الوقت الكافي لعقد مشاورات من أجل بلوغ توافق في الآراء بشأن قرار له معنى، ينبغي أن يحال مشروع القرار إلى الدورة التالية.

٨٤ - وأردف بقوله إن أهداف التنمية المستدامة تشكل فرصة استثنائية لإعطاء الأولوية للجهود التي تفيد هذا الكوكب وسكانه. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، اعتمد الاتحاد الأوروبي، في إطار استجابته لخطة عام ٢٠٣٠، رؤية مشتركة للسياسات الإنمائية تأخذ في الاعتبار أيضا خطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس، وهي توافق الآراء الأوروبي الجديد بشأن التنمية. وفي الوقت نفسه، يعمل الاتحاد الأوروبي على ضمان تماشي السياسات القائمة والجديدة مع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

٨٥ - واسترسل قائلا إنه بما أن تغير المناخ يمثل واحدا من أكثر التحديات العالمية إلحاحا، فلا بد من إعادة تأكيد الالتزامات المشتركة بتنفيذ اتفاق باريس بشكل كامل، والتركيز على حماية البيئة من التدهور أكثر من ذلك.

٨٦ - وفي الختام، قال إنه بغية تحقيق الرؤية المشتركة لبناء مستقبل مستدام، ينبغي ألا يغيب عن البال أن سيادة القانون والتنمية وثيقا الارتباط ويعزز كل منهما الآخر. فالنهوض بسيادة القانون يعد شرطا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة بشكل مطرد وشامل للجميع، والقضاء على الفقر، والإعمال التام لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٥.